والبحث لهما بمنزلة البسيط والحياة بمنزلة المركب والبسيط يتقدم على المركب قوله
ما اي شيء بمعنى امر والذي فهي اما نكرة موصوفة واما اسم موصول قوله لا يتصور
مضارع تصور وتصور يستعمل متعديا ومعناه ادرك ولازما ومعناه امكن
يقال تصورت الشيء بمعنى ادركته وعقلته وتصور الشيء بمعنى امكن فان
جعلناه من الاول قرئ بضم الياء على انه مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل
هو عدمه والاصل يتصور الانسان عدمه فبني عقلته بحذف الفاعل وهو الا
نسان وبني الفعل للمجهول ويرد عليه ان عدم الواجب يدرك لان الجملة
تتصور اي تدرك لانها تعرف بالعقل الشارح فكيف ينفيه بقوله ما لا يتصور
الخ واجيب بان المراد بالمتصور هنا التصديق لانه يطلق عليه لفظ التصور
ايضا والمعنى ما لا يصدق العقل وقوع عدمه الا انه يرد عليه ان اطلاق التصور
على التصديق مجاز وهو لا يجوز في التعاريف الا بقرينة ولا قرينة هنا وما
قيل ان القرينة ذكر الصحة في تعريف الجائز مردود بان كل تعريف يجب
ان يلاحظ على حدته غير مقترن بآخر ولا يجب في التعاريف الاقتران
حتى يكون بعضها قرينة الآخر نعم اهل الاصول لا يشترطون القرينة
فالمخلص ان يقال اطلاق التصور على التصديق لا يحتاج لقرينة لانه اشتهر
حتى صار حقيقة عرفية او كان كثيرا ما يقال العقل لا يتصور هذا الكلام اي يقبله ويجوز
هذا وان جعلناه من الثاني قرئ يتصور بفتح الياء بالبناء للفاعل والفاعل عدمه
اي ما لا يمكن عدمه عند العقل وكان ظاهر صنيع المراد اذ الامكان من التصديق و
قوله في العقل متعلق بيتصور ولو حذفه وقرئ يتصور بالبناء للفاعل وعدمه
وعدمه هو الفاعل والمعنى ما لا يمكن عدمه كان واضحا لسلامته من التكلف
ولان الواجب واجب في نفسه وجد عقل او لم يوجد فالاولى عدم ربط الوا
جب بالعقل فيقال الواجب ما لا يقبل الانتفاء وفي بمعنى عند اي عند
العقل بمعنى ان العقل لا يكون آلة لادراك ذلك فتدبر والاحسن انها
بمعنى باء الآلة التي تفيد السببية ففيه تشبيه السببية بالظرفية بجامع
الاتصاف ثم استعارة في بمعنى الباء التي هي تبعية في الحرف وقيل المراد
بالعقل العلوم الضرورية لا الآلة اي ما لا يكون عدمه في عداد العلوم
ويرد عليه ان نفي كونه من العلوم الضرورية لا ينافي ثبوته في
عداد النظرية والقصد نفيه اصلا فان قلت لا يدخل في التعريف بعض الا
جيان

ما الواجبات كالعدم والبقاء والمخالفة للحوادث فانها اعدام فالجواب انه
ليس المراد بعدمه كونه امرا عدميا لا يتصور في العقل انتفاؤه عن الله تعالى
او يقال ان الواجب لا يحمل عليه العدم حمل اشتقاق وهو حمل هو ذو هو كما لا تقول
القدم ذو عدم لانا معدوم واما حمله عليه مواطأة اي حمل هو هو فلا يجوز فتقول
القدم هو لا عدم قوله ضرورة منصوب على انه قائم مقام مصدر محذوف و
التقدير وذلك ثابت اما ثبوت ضرورة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فانتصب انتصابه واما منصوب على انه حال بتأويله ضروريا والضر
وري هو الذي لا يحتاج في ادراكه الى نظر واستدلال اي لا يحتاج العقل في الحكم
بوجوبه الى نظر واستدلال قوله كالتحيز للجرم اي كثبوت التحيز له ومعنى التحيز اخذ
ذاته قدرا من الفراغ اي اخذه قدر ذاته من الفراغ المتوهم لان مذهب المتكلمين
انه فراغ موهوم ليس لنا فراغ محقق بل هو مملوء بالجواهر ولذا المتوهم اذ لو وجد
المكان حقيقة لكان اما جوهرا او عرضا فيقوم بجوهر واياما كان يحتاج هذا الجوهر
لمكان فينتقل الكلام له فيتسلسل او يدور وقد ثبت ان لا خلا محقق ورد بانه
يشار له فيقال هذا المكان ويوصف بالزيادة والنقصان واجيب بان ذلك
مبني على الوجود الفرضي لا الحقيقي او الوهمي المؤيد بالتبعية لما حل فيه على
تسمح في قولنا حل فيه فانه لا معنى للحلول في العدم المحض بل مجرد تخيل واما
الجرم هو كل ما ملأ قدرا من الفراغ والحيز هو القدر الذي وقع عليه اسما لغة وهو
المكان والمتحيز هو الموجود في الحيز وعبر بالجرم ليشمل الجسم والجوهر الفرد وا
علم ان التحيز للجرم واجب مقيد بوجود الجرم فيصح عدمه اذا عدم الجرم واما وجود
المولى سبحانه وتعالى فهو واجب مطلقا لا يقبل العدم اصلا وينقسم الواجب ايضا الى
واجب ذاتي كما تقدم وواجب عرضي وهو الممكن الذي علم الله وقوعه والا
لتخلف متعلق صفاته تعالى قوله او نظرا معطوف على ضرورة وفيه من الاعراب
ما تقدم في ضرورة والنظري هو الذي يحتاج الى نظر واستدلال قوله كوجوب
القدم اي كثبوت القدم له تعالى قوله والمستحيل السين والتاء اما للطلب
كانه طلب من العقل ان يحيله واختار العلامة ابو مهدي ان استفعل بمعنى
مطاوع افعل كما يقال اراحه فاستراح فكذا احاله فاستحال واما زائدتان للتأ
كيد ولا يخفى ان جعلهما للطلب ضعيف فان هذا الامر لا ينقطع النظر عن الطلب

Copyright © King Saud University